

أربع السياسى :

اليوم السابع من مارس

ضربة مسرحية في برلين

للدكتور يوسف هيكل

وإبانة الغرض الذى من أجله عقدت ، والنقط الهامة التى تحتوى عليها ، تسهيلاً للوقوف على تطور الحوادث الدولية ، وتمييز الصواب من الخطأ . ويتلو ذلك عرض حوادث ٧ مارس وما تبعها فى ألمانيا ، وتفنيد ادعاءات حكومة هتلر ضد الماهدة الفرنسية الروسية ؛ وشرح موقف دول لوكارنو إزاء هذه الحوادث وقرار مجلس عصبة الأمم . وهذه النقط تكون القسم الأول من هذه المقالات

ثم نأتى على عرض الجلسات الهامة لمؤتمر دول لوكارنو وتحليل « اقتراحات لندن » و « منهاج السلام الألمانى ، أو اقتراحات الهلر هتلر » و « منهاج الفرنسى . أو اقتراحات فرنسا السلمية » . وهذه الأمور تكون القسم الثانى من هذه الدراسة السريمة وأخيراً نحاول إبانة حقيقة سياسة الهلر هتلر الخارجية ، والهدف الذى يرى اليه

من لوكارنو إلى ٧ مارس

معااهدة لوكارنو

أظهرت ألمانيا فى السنين التى تلت الحرب رغبة فى التفاهم مع جاراتها ، وتوطيد السلام فى أوروبا الغربية ، فاقترحت عام ١٩٢٢ إيجاد اتفاق بين الدول التى تحمى أراضي الرين ، تمنع بموجبه الحرب وتمحس العلاقات الدولية بين ألمانيا وجاراتها الغربية — فلم يلق هذا الاقتراح أذناً صاغية وقد جدد « المستشار كينو Cuno » مثل هذا الاقتراح عام ١٩٢٣ فاعتبره مسيو بوانكاريه دسيسة ألمانية جديدة . . .

وفكر اللورد دابرنون D' Apernon سفير بريطانيا فى برلين عام ١٩٢٤ فى أن الوقت مناسب لمقدم مثل هذا الاتفاق ، ففانح الهلر ستريزمان بذلك ؛ وبعد درسهما الموضوع أرسل ستريزمان فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ بواسطة سفيره فى باريس الهلر هيس Haesch مذكرة إلى الحكومة الفرنسية مقترحة على الحكومات التى تحمى الرين عقد اتفاق بموجبه تمنع الحرب خلال أجل منسمى ، وتمحل الاختلافات المدنية والسياسية بموجب التحكيم ، وتمعهد فيه ألمانيا بعدم تسليح أراضي الرين . حض سفير بريطانيا على عقد مثل هذا الاتفاق ، على رغم أن بريطانيا لا تحب أن تتحمل مسؤوليات دولية ، لأن توطيد السلام فى أوروبا الغربية يفيد السياسة

كما يجدر ذكره أن حكومة برلين تتخذ عادة يوم السبت قرارات هامة ، وتقف العالم أمام حوادث دولية عظيمة . وكانت حكومة القيصر تعمل على هذه السياسة ، وقد سارت عليها جمهورية « ويمر » وتبعها حكومة الهلر هتلر . . . وكانت آخر هذه الأعمال الدولية الخطيرة النتائج ، رفض حكومة برلين معاهدة لوكارنو واحتلالها أراضي الرين يوم السبت الموافق ٧ مارس من هذا العام . والرء يتساءل عن السبب الذى من أجله تختار حكومة برلين يوم السبت لأعمالها الجلية الخطرة فى وقت واحد عليها وعلى السلام

إننا ننتقد أن هناك سبباً واحداً ، وهو أن عطلة « نهاية الأسبوع » — Week end — متبعة فى بلاد الانكليز وفى جميع دوايرها الرسمية . وفى نهاية كل أسبوع يترك معظم كبار ساسة لندن وأولى الأمراء العاصمة لقضاء « نهاية الأسبوع » فى الضواحي وعلى شواطئ البحار . وفى هذه الحالة يكون من الصعب جداً اجتماع الذين فى يدم زمام أمور الحكومة حين حدوث طارىء جليل يوم السبت أو الأحد . وفى هذه الحالة يتسر جداً ، إن لم يكن عمالاً ، على حكومة باريس الاتصال بحكومة لندن ، لتبحث معها فى التدابير التى يجب اتخاذها أمام الخطب السياسى الجديد الذى أحدثته حكومة برلين ، ولأعاقبة اجتماعهما وتبادلها الآراء مختار الحكومة الألمانية يوم السبت لايقاف العالم على قرارها الدولى الصيغة ١ .

وقبل أن نحاول تحليل ضربة برلين المسرحية والأزمة التى نجمت عنها يجدر بنا التحدث أولاً عن معاهدة لوكارنو

الالتجاء الى الحرب لحل أى خلاف . على أن هذا الت
لا يعمل به فى الأحوال الآتية :

(١) فى حالة « الدفاع عن النفس » — *gitime défense* —
— أى عند مخالفة المادة ٤٢ أو ٤٣ من معاهدة فرساي « مخا
ظاهرة » — *Contravention flagrante* — غير معرض عليه
ولسبب تجمع قوى حرية فى الأقليم غير المسلح ، والعمل الفورد
ضرورى فى هذه الحالات

(٢) عند القيام بعمل ناجم من المادة ١٦ من صك العص
(٣) عند القيام بعمل حسب قرار العصبة أو حسب الما
١٥ بند ٧ من صكها

ومع اعتبارات محتويات المادة الثانية فان ألمانيا وفرنسا هم
جهة ، وألمانيا وبلجيكا من جهة ثانية ، تتمهد فى المادة الثالثة
بتصفية أى خلاف يحدث بينهما عن طريق سلمى : فى الخلاف
المدنى تُرفع القضية الى قاض يعمل القراء حسب قراره . وفى
أى خلاف آخر يرفع الخلاف الى « لجنة توفيق » ، وإن لم يقبل
القراء قرار اللجنة يرفع الى مجلس عصبة الأمم
والمادة الرابعة تنص على أنه :

(١) إن اعتقد أحد المتعاهدين بأن تعديا قد وقع على المادة
الثانية أو على المادة ٤٢ أو ٤٣ من معاهدة فرساي رفع دعواه
الى العصبة
(٢) وحينما يقرر مجلس العصبة تلك المخالفة يخطر المتعاهدين
بقراره ، وعلى كل منها أن تمد يد المساعدة حالا الى الدولة الوجه
اليها العمل المحرم

(٣) وعند تعدى إحدى الدول المتعاهدة « تعديا ظاهرا »
— *Violation flagrante* — على المادة ٢ من هذه المعاهدة أو
« المخالفة الظاهرة » على المادة ٤٢ أو ٤٣ من معاهدة فرساي ،
قان كل دولة من الدول المتعاهدة الأخرى تتمهد من الآن على
مد يد المساعدة حالا الى الفريق الذى كانت موجهة ضده
المخالفة أو التعدى ، ابتداء من تيقن تلك الدولة أن التعدى
كان عملا عدائيا غير معرض عليه ، أو لسبب اجتياز الحدود ،
أو الابتداء بالعداء ، أو جمع قوى حرية فى الأقليم غير المسلح
فان العمل الفوردى ضرورى . وعلى كل فان مجلس العصبة الذى

البريطانية ، ولأن بريطانيا تريد إرغام فرنسا بوسيلة ما على تخلية
أراضى « الرور » ونحول دون اجتياز الجنود الفرنسية
الحدود الألمانية

كان مسيو هريو رئيس الوزارة الفرنسية حينئذ ، وبرغم أنه
كان على رأى القائلين بسياسة التناغم مع ألمانيا فقد خشى أن
يكون فى مذكرة ستريزمان مكيدة ، ثم دعاه انهما كه فى المشا كل
الداخية والمالية الى إهمال المذكرة وعدم إعطائها الأهمية التى
تستحقها . وفى ذات يوم اطلع عليها مسيو بريان ، وبعد أن قرأها
السياسى الكبير ، أبدى رأيه فيها قائلاً : إنها عظيمة الأهمية
فقال رئيس الوزراء : إنها « لمصيدة »

فرد مسيو بريان : إن الثعلب الماهر يأخذ اللحمة ويترك
المصيدة

ولما عاد مسيو بريان فى ابريل من العام نفسه الى ال « كى
دورسى » أعطى المذكرة أهميتها وأخذ يتحدث مع بريطانيا
بشأنها . ولما تمت هذه المحادثات التمهيدية ، قدم السفير الفرنسى
فى برلين فى ١٦ يونيه إلى المر ستريزمان جواب فرنسا
وحلفائها ، وكان جوابا ايجابيا . ثم شرع الفينيون فى درس
الموضوع ووضع المبادئ العامة

وفى لوكارنو — وهى مدينة سويسرية صغيرة واقعة على بحيرة
ليمان — تقابل بريان وستريزمان واستين شميرلين ؛ وأخذوا
يدرسون دقائق المعاهدة ، ووصلوا الى الاتفاق الأخير فى
١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، ووافقت فرنسا وألمانيا وبلجيكا
وبريطانيا وإيطاليا عليها

وتفيد لوكارنو الدول الثلاث الأولى مباشرة ، أما بريطانيا
وايطاليا فضامتان فيها

وتتألف معاهدة لوكارنو من خمس مواد :

فى المادة الأولى تعترف الدول الموقفة على المعاهدة بالحدود
التي وضعها معاهدة فرساي ، بين ألمانيا وبلجيكا من جهة ، وبين
ألمانيا وفرنسا من جهة ثانية . وتعترف هذه الدول أيضا بمحتويات
المادتين ٤٢ و ٤٣ من معاهدة فرساي ، أى الأقليم غير المسلح :

أراضى الرين

وفى المادة الثانية تتمهد ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا بمد

وانتقد كثير من الفرنسيين معاهدة لوكارنو قائلين : ألا يعنى ذلك أن فرنسا قد تركت كل محاولة في جعل ألمانيا عزلاء ، وتركت مراقبة الرين وحقها في التعويض ؟ ألا تست هذه المعاهدة إنشاء للتفاهم بين ألمانيا وبريطانيا ، لا بين ألمانيا وفرنسا ؟ وقيل أيضاً : هل من الأكيد أن بريطانيا ستقف مع فرنسا حين هجوم ألمانيا عليها ؟ ! أوليس من الممكن أن تحبى بريطانيا ألمانيا وتؤيد عملها ؟ ! ثم لبريطانيا وحدها الحق في التقرير فيما إذا كان اعتداء ألمانيا دون تحريض أم لا ، وعلى ذلك فيمكنها تأويل كل قانون وتفسير كل عمل حسبما تقتضيه سياستها ؛ فمساعدة بريطانيا ليست أمراً واقعاً ... ولقد حاربت بريطانيا النفوذ الألماني في أوروبا ، وهي الآن جادة في محاربة النفوذ الفرنسي فيها . ألا تميد في عملها هذا السيطرة الجرمانية على أوروبا ؟ وتكون هذه الانتقادات في محلها إن كانت نية ألمانيا سيئة ، وقيمة الوثائق تتوقف على مقدار انتشار روح التسامح والوثام بين الجارتين وتوثيق العلاقات الودية بينهما ؛ وإن فقدت هذه الروح في إحدى البلادين فلوكارنو تصبح ورقة بالية ولتقدير قيمة هذه المعاهدة يجب معرفة عقلية كل من البلادين مما لا شك فيه أن الفرنسيين محبون للسلم ، فهم يكرهون الحرب دون أن يخافوها ، ولا يفكرون في الاستيلاء على بلاد أوروبية ، غير أنهم يسيئون الظن في الغير ، وهم حريصون جداً على حريتهم وسلامة بلادهم . وإن حاول الغير التمدى عليهم أصبحوا كالرجل الواحد ، يدافعون حتى النفس الأخير في سبيل حريتهم ووطنهم . وهم يودون التفاهم مع ألمانيا وابتعاد سلام أبدي بين البلادين ، غير أنهم يعتقدون اعتقاداً راسخاً بأن ألمانيا تريد غدرهم والابقاع بهم ، وهي تستعد لحرب ثانية وتعمل لها ، ونتيجة لهذه الفكرة المختمة في رؤوسهم يعملون على تقوية مراكزهم الحربى ، ويسعون في إيجاد حلفاء لهم ضد ألمانيا ، ونتيجة ذلك حصر ألمانيا والظهور بظهور العدو لها ...

والشعب الألماني شعب «ديناميكي» يحب الحرب ويصبو إلى الفتح ، ولا يقبل إلا أن يكون له المركز الأول في أوروبا ... وهو ينظر إلى فرنسا كالحاجز الذى يحول بينه وبين غرضه ، فيفضها ويعمل على كسر هذا الحاجز ؛ ثم إن الشعب الألماني نخور ، يأبى العار ويعمل على غسله حتى بالدماء ؛ وهو لن يرضى

ستلم الدعوى حسب البند الأول من هذه المادة يعلم نتيجة قراره . والتعاقدون في هذه الحالة يتعهدون على العمل بموجب قرار المجلس الذى أخذ بالاجماع بغض النظر عن أصوات ممثلى المتخاصمين أما المادة الخامسة فتقول : « إذا رفضت إحدى الدول المذكورة في المادة ٣ اتباع الحلول السلمية أو تنفيذ قرار التحكيم أو القرار القضائى واعتدت على المادة ٢ من هذه المعاهدة أو خالفت المادة ٤٢ أو ٤٣ من معاهدة فرساي ، فتنفذ ، إذ ذلك محتويات المادة ٤ من هذه المعاهدة

وفي الحالة التى ترفض فيها الدول المذكورة في المادة (الثالثة) اتباع الحلول السلمية أو تنفيذ قرار التحكيم أو القرار القضائى ، دون أن تكون قد اعتدت على المادة الثانية أو خالفت المادة ٤٢ أو ٤٣ من معاهدة فرساي ، فإن الفريق الثانى يرفع الدعوى إلى مجلس العصبة الذى يقترح الاجراءات الواجب اتخاذها : وأن المتعاقدين يعملون حسب هذه الاقتراحات

قبلت ألمانيا في هذه المعاهدة عدم المساواة في الحقوق ، ووافقت على الحدود التى بينها وبين بلجيكا وفرنسا ، وتخلت بذلك عن طيب خاطر عن الأزمات واللورين ، ووافقت أيضاً على بقاء الأقليم غير المسلح . وهذه الشروط ليست جديدة ، بل هى مدونة في معاهدة فرساي . وظن حينئذ أنه من الأنسب قبول ألمانيا اختيارياً بها ، لأن المعاهدات الموقع عليها عن طيب خاطر لها حرمة أقدس من المعاهدات المرغم عليها ، وهذه المعاهدات تمزقها الأمة التى أرغمت عليها عند ما تجد في نفسها القوة والجرأة الكافيتين للقيام بذلك . والمعاهدات ، فى الواقع على نوعين : قانونية كفرساي ، وأخلاقية - moral - كلوكارنو ، وكان لهذا النوع الأخير من المعاهدات قيمة كبرى من الوجهة العملية قبل ٧ مارس ١٩٣٦

وقد دفعت فرنسا عن هذه المعاهدة بإخلائها إقليم كولوون وأراضى الرين ، أى أن فرنسا قد تركت سياستها البنينة على الضغط على ألمانيا للوصول إلى حقوقها ، وأقامت مكانها تقها في ألمانيا السلمية . وقيل حينئذ إن كانت هذه الثقة قد وضمت في غير مكانها فإن فرنسا تصبح تحت رحمة جارتها الجبارة ؛ وهذا ما وقع في السنين الأخيرة

عن فرساي بل يبذل جهده في تمزيقها ...

فلو كانوا لم تحمل هذه المضلات ، ولم تزل أسباب العداء الذي بين الجارتين ؛ فهي لم تؤمن فرنسا على سلامتها ، ولم تعط ألمانيا بعض ما تصبو اليه ، فهي اذن عاجزة عن إيجاد السلام وتوثيق روح الصداقة والوثام بين أكبر عدوين

أما قيمتها الأخلاقية فقد زالت بضربة ٧ مارس ، ووضع المهر هتار المعاهدات الأخلاقية في دائرة المعاهدات القانونية التي ترغم الدول على التوقيع عليها ؛ وقال بعدم قانونيتها مادامت تخالف مصالح إحدى الدول التي وقعت عليها

وسرى في المقالات التالية أن لا قيمة لكفالة بريطانيا وإيطاليا ، وأن هاتين الدولتين لم تقوما بما تفرضه عليهما نصوص معاهدة لوكارنو

وعندما دعت ضربة ٧ مارس إلى تطبيق المعاهدة ، اختلف في تفسيرها ولا سيما البند الثالث من المادة الرابعة

فأخذ فريق من ساسة الانكليز ورجال الحقوق فيها يقول بأن عبارة « تلك الدولة » تعود إلى « الفريق الذي كانت موجهة اليه المخالفة والتعدي » ، لا إلى عبارة « كل دولة من الدول المتعاهدة الأخرى » ، وإن الحكومة البريطانية غير مقيدة بمساعدة فرنسا لمجرد احتلال أراضي الرين ؛ ومساعدتها واجبة فقط عندما يكون هذا الاحتلال على شكل يوجب القيام فورا بإجراءات صارمة ، وهو يريد بهذا التفسير أن بريطانيا لم تخالف المعاهدة ، لأن فرنسا لم تعتبر عمل ألمانيا « تمديدا ظاهرا » ، ولم تقم بإجراءات عاجلة ... ولأن بريطانيا تعتقد أن عمل ألمانيا لا يوجب القيام بإجراءات حرية

ويرد فريق آخر على هذا التفسير ، وعلى رأسهم السير استن شميرلين ، وهو أحد الذين وضعوا المعاهدة بأن عبارة « تلك الدولة » ترجع إلى عبارة « كل دولة من الدول المتعاهدة الأخرى » لا إلى عبارة « الفريق الذي كانت موجهة ضده المخالفة أو التعدي » . وأن لوكارنو تعتبر اجتياز الحدود وإشهار الحرب وجمع قوى حرية في الإقليم غير المسلح عملاً هجومياً يقضى على جميع الموقعين على المعاهدة القيام بإجراءات صارمة حتى الحرب لإعادة الستاتيكو إلى ما كان عليه قبل وقوع التعدي ، وأن السبب الذي لم يدع إلى اتخاذ الإجراءات العسكرية في حالة ٧ مارس

يعود إلى الموقف السلمي الذي وقفته فرنسا وبلجيكا

إن تفسير الفريق الأول خطأ ، وهو قائم على دعائم هوائية ولا يراد منه إلا التهرب من واجبات المعاهدة . أما تفسير السير استن شميرلين فصحيح متين :

فلو أن عبارة « تلك الدولة » تعود حقاً إلى عبارة « الفريق الذي كانت موجهة اليه المخالفة أو التعدي » لما قبل السير استن شميرلين بذلك ؛ ولما وافقت حكومة لندن وبرلمانها على هذه المعاهدة . إذ الحكومة البريطانية أشد الحكومات حرصاً على عدم ارتباطها بمعاهدات ترغمها على دخول الحرب بمجرد إرادة غيرها . ولو أن هذا التفسير صحيح لما رأينا فرنسا تقف واجبة أمام ضربة ٧ مارس ، بل لرأيناها تجتاز الحدود وتحتل أراضي الرين ، إذ كان في إمكانها أن تقول لبريطانيا : إنني أعتقد بأن عمل ألمانيا عمل عدائي غير معرض عليه ، ولذا يجب عليك أن تتخذى إجراءات عسكرية صارمة ضدها . وواقع الأمر أن فرنسا لم ترغم ألمانيا عسكرياً على سحب قواتها الحربية من أراضي الرين إلا لأنها لم تكن واثقة من موقف بريطانيا إزاء ضربة ٧ مارس من جهة ، ولأنها لم ترد تعقيد المعضلة من جهة ثانية

بوسف هيبكل

(لندن)

أدرس في أوقات الفراغ

للحصول على مركز أحسن وأدر مالا

مدارس المراسلات المصرية تعطى دروساً بالبريد للحصول على الشهادات الرسمية : الابتدائية ، البكالوريا ، الالتساب إلى الجامعات ، اللغات ، الصحافة ، تأليف الروايات الرسم ، والكاريكاتور ، القانون ، البوليس السري ، التجارة ، الزراعة ، تربية الدواجن ، صناعة الألبان ، الهندسة المعمارية أو المدنية أو الميكانيكية ، النسيج ، تفصيل الملابس ، التجارة ، صناعة السيارات ، الراديو الخ ...

كتاب طريق النجاح يريك أقصر طريق للحصول على التعليم الذي ينقصك ، والرقى والثروة التي تطمح إليها . يرسل إلى كل من يطلبه بدون أى مقابل ولا مسؤولية . أكتب الآن إلى محمد فائق الجوهري ١٠ شارع قنطرة غمرة عصر

تليفون ٥٠٣٥٩